

الإنفاق الحكومي وزيادة الإنتاجية والتنمية في الاقتصاد من خلال فروض وليام باومول

الإنفاق الحكومي وزيادة الإنتاجية والتنمية في الاقتصاد

من خلال فروض وليام باومول.

د. فائزة لعراف

جامعة بالمسيلة

ملخص:

سوف نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تطبيق المبادئ الاقتصادية التحليلية باستخدام مناهج تحليل وتقييم المنافع والتكاليف لدراسة وقياس دوال إنتاج الخدمات الحكومية من خلال المدخلات والمخرجات والفن الإنتاجي المستخدم، لتقديم التسهيلات والخدمات العامة للمستهلكين أو المواطنين، ودراسة إمكانية استخدام الإنفاق الحكومي كمقياس لمنافع المستهلك من المنتجات أو المخرجات من السلع والخدمات الحكومية، والقيام بمقارنة الإنفاق الحكومي على المخرجات المنتجة من السلع والخدمات الحكومية مع كمية وأسعار المدخلات المستخدمة في عملية الإنتاج.

كما سنقوم في هذه الورقة بقراءة تحليلية ودراسة جزئية باستخدام مفهوم المرونات لفروض وليام باومول، والتي يرى من خلالها أن زيادة الإنتاجية في بعض قطاعات الاقتصاد ستدفع موجة من الزيادات في الأجور خلال الاقتصاد، وأنه حينما تتطور الإنتاجية وتحسن لا تحدث زيادة في تكاليف الإنتاج ويؤدي كل ذلك إلى دفع عجلة التنمية في الاقتصاد وصولاً إلى التنمية المستدامة.

Abstract:

We will try through this paper to applied the economic analytical principles using the analysis methods and assess the benefits and costs to study and measurement functions production of government services through the inputs, outputs and Art productive user, to provide facilities and public services to consumers or citizens, and to study the possibility of using government spending as a measure of consumer products or benefits output of goods and services from the government, and do comparing government spending on outputs produced goods and government services with the quantity and price of the inputs used in the production process.

As we will in this paper do an analytical reading and studying the partial use of the concept of elasticities of hypotheses William Baumol, which sees through which to increase productivity in some economic sectors would pay a wave of wage increases through the economy, and that when productivity evolve and improve an increase in production costs do not occur and lead it all to accelerate development in the economy leading to sustainable development.

مقدمة:

تلعب صناعة المنتجات العامة (مثل صناعة النقل والمواصلات والكهرباء والمياه والتعليم ..) دوراً هاماً في التقدم الصناعي وزيادة الرفاهية الاقتصادية، حيث يشجع وجود هذه الصناعات من ناحية، على إنشاء ونمو الصناعات التحويلية عن طريق توفير وفرة خارجية للصناعات الناشئة، تتمثل في تكلفة منخفضة نسبياً للوقود والقوى المحركة خاصة بالنسبة لتلك الصناعات التي تتميز بارتفاع نسبة تكلفة الوقود إلى التكلفة الكلية مثل صناعات الألومنيوم والسماد والاسمنت والزجاج والحديد الصلب، ومن ناحية أخرى تتأثر صناعة المنتجات العامة بدورها بمستوى النمو الاقتصادي، حيث يزداد طلب الأفراد على هذه الصناعات كلما ارتفع مستوى دخل الفرد، فيزداد مثلاً طلب الفرد على الكهرباء وعلى الانتقال من مكان إلى آخر، وعلى التعليم بارتفاع مستوى دخله.

الإنفاق الحكومي وزيادة الإنتاجية والتنمية في الاقتصاد من خلال فروض وليام باومول

وتتسم صناعة المنتجات العامة بأنها صناعات تنتج سلعا وخدمات حيوية للمجتمع، كما أنها عادة تتمتع بمركز احتكاري طبيعي، وتحدد الدولة أنه من المصلحة العامة إخضاعها لرقابتها.

وسوف نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تطبيق المبادئ الاقتصادية التحليلية باستخدام مناهج تحليل وتقييم المنافع والتكاليف لدراسة وقياس دوال إنتاج المنتجات والخدمات الحكومية من خلال المدخلات والمخرجات والفن الإنتاجي المستخدم، لتقديم التسهيلات والخدمات العامة للمستهلكين أو المواطنين، ودراسة إمكانية استخدام الإنفاق الحكومي كمقياس لمنافع المستهلك من المنتجات أو المخرجات من السلع والخدمات الحكومية، والقيام بمقارنة الإنفاق الحكومي على المخرجات المنتجة من السلع والخدمات الحكومية مع كمية وأسعار المدخلات المستخدمة في عملية الإنتاج.

كما سنقوم في هذه الورقة بقراءة تحليلية ودراسة جزئية باستخدام مفهوم المرونة لفروض وليام باومول، والتي يرى من خلالها أن زيادة الإنتاجية في بعض قطاعات الاقتصاد ستدفع موجة من الزيادات في الأجور خلال الاقتصاد، وأنه حينما تتطور الإنتاجية وتحسن لا تحدث زيادة في تكاليف الإنتاج ويؤدي كل ذلك إلى دفع عجلة التنمية.

1) الإنفاق العام والسياسة الإنفاقية للدولة:

تعد السياسة الإنفاقية جزء من السياسة المالية، وتمارس مع السياسة الضريبية دورا مهما وبارزا في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي، وتعرف السياسة الإنفاقية بأنها البرنامج الإنفاقي الذي يقوم على طبيعة دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ يؤدي الإنفاق العام دورا أساسيا في تمويل النشاط الاقتصادي التنموي من جهة، وتمويل فعاليات الدولة في مجال الخدمات العامة، بحكم وظائفها الأساسية في قيادة وتوجيه المجتمع من جهة أخرى.

بينما تعمل السياسة الإنفاقية على تحفيز النمو الاقتصادي وذلك بالإنفاق على الهياكل الأساسية في الاقتصاد، وتشجيع القطاعات الانتاجية والاتجاه نحو التنمية الاجتماعية والصحية لرفع معدل النمو في المدى الطويل ودفع عجلة التنمية المستدامة.

وبعد الإنفاق على الخدمات الاجتماعية أحد أهم أشكال السياسة الإنفاقية، وهو يتعلق بالإنفاق على المفردات المتعلقة ببناء الانسان عقليا وجسميا وبقصد تحقيق غايتين، تتمحور الأولى منها حول الانسان نفسه وتطوير قابلياته وجعله في حالة ناهضة ثقافيا واقتصاديا واجتماعيا، بينما تتلازم الغاية الثانية مع الأولى وكمحصلة لها من أجل خلق مجتمع متطور ومتقدم في شتى المجالات⁽¹⁾.

2) مفاهيم حول السلع العامة:

يعرف سامولسون Samuelson المنتجات أو السلع العامة بأنها تلك السلع والخدمات التي تتسم بوجود الآثار الجانبية Externalities في الاستهلاك أو ظاهرة تزايد غلة الحجم في الإنتاج، أو تتسم بوجود الظاهرتين معا. ويتم توفير المنتجات العامة لإشباع الحاجات العامة والتي تنقسم بدورها إلى نوعين من الحاجات: حاجات اجتماعية Social Wants، وحاجات جديرة بالإشباع Merit Wants.

فالحاجات الاجتماعية هي تلك الحاجات التي لا يستطيع أو يفشل جهاز الثمن في القيام بإشباعها، كالحاجة إلى الأمن والدفاع والعدالة، أما الحاجات الجديرة بالإشباع فهي تلك التي يمكن إشباعها بواسطة السوق ولكن المستويات التي يحققها السوق تكون أقل من تلك المستويات المرغوبة اجتماعيا، ويرجع ذلك إلى تحقق آثار جانبية عند استهلاك تلك السلع والخدمات بسبب عدم وجود استقلال في الاستهلاك⁽²⁾، ومن أمثلة تلك الحاجات التعليم والصحة والنقل حيث تتولد عنها آثار جانبية موجبة تتمثل في منافع اجتماعية أكبر من المنافع الخاصة التي يتحصل عليها الفرد من الخدمة⁽³⁾.

الإنفاق الحكومي وزيادة الإنتاجية والتنمية في الاقتصاد من خلال قروض وقيام باومول

(3) مفهوم الخدمة العامة Public Service:

تعرف الخدمة العامة وفقا للقانون الإداري الفرنسي بأنها تلك التي تعد تقليديا خدمة فنية، تزود بصورة دائمة بواسطة منظمة عامة كاستجابة لحاجة عامة، ويتطلب توفيرها أن يحترم القائمين على إدارتها مبادئ المساواة والاستمرارية والتكيف لتحقيق الصالح العام.

■ المساواة: ينبغي أن يحصل جميع أفراد المجتمع على الخدمة العامة، وأن تتشابه التعريف في المواقع المتشابهة، ويدفع الجميع بنفس الطريقة، وأن يحصلوا على نفس الضمانات بالنسبة لأي قرار أو شكوى أمام أي محكمة أو قانون، وأيضا عند الدفاع عن مصالحهم في مواجهة المرافق العامة، وضرورة توفير الخدمة العامة بدون عوائق وإتاحتها لجميع المواطنين دون استثناء بصورة عادلة.

■ الاستمرارية: وتعني إتاحة الخدمة لأي فرد يحتاجها في ظل ظروف محددة.

■ المواثمة: وتعني الحق في الحصول على ثمار التقدم الفني في مجال الخدمة، وأن يتم توفير الخدمة بكفاءة. ويعني هذا أن كلا من المستهلكين والشركات لا يمكنهم الاعتراض على تعطيل الخدمة مؤقتا من أجل التجديدات الفنية أو رفع مستواها وكفاءتها⁽⁴⁾.

(4) شروط التوفير الكفاء للسلع العامة⁽⁵⁾:

لتوضيح شرط التوفير الكفاء للسلع العامة باستخدام التحليل الجزئي نفترض وجود دولة تتكون من شخصين A و B، وتقوم بإنتاج نوعين من السلع العامة X و Y. ولاشتقاق منحني طلب السوق على السلع العامة نقوم بالتجميع الرأسي لدوال الاستهلاك الفردية (منحنيات الطلب)، حيث أن الكمية المستهلكة واحدة في حالة السلع العامة ويكون الاختلاف فقط في السعر المعروض من قبل المستهلك والذي يعكس تقييمه للسلعة كما هو ممثل في الشكل رقم (1).

وحتى يتم زيادة الكمية المعروضة من السلعة العامة نقوم بمقارنة المنفعة الحدية مع التكلفة الحدية، وبما أنه لا يوجد تنافس في الاستهلاك، فإن المنفعة الحدية هي مجموع ما يرغب A و B في دفعه مقابل ما يحصلان عليه من منفعة حدية، فإذا كانت المنفعة الحدية أكبر من التكلفة الحدية فيمكن تقديم السلعة.

شرط التوازن في سوق السلع العامة هو تساوي سعر الطلب مع سعر العرض، أي أن يتساوى مجموع المعدل الحدي للإحلال للسلعتين مع المعدل الحدي للتحويل كما يلي:

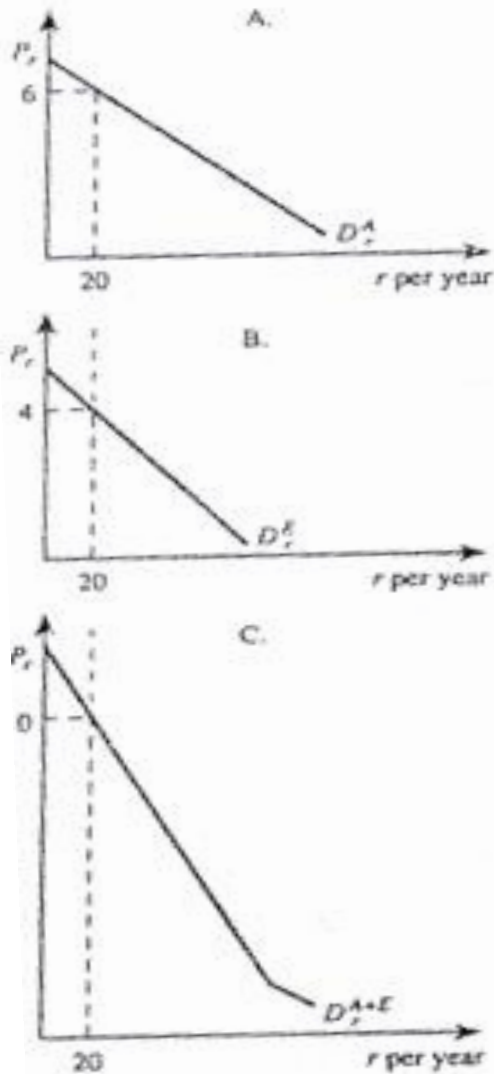
$$\text{سعر الطلب} = \text{سعر العرض}$$

$$MRT = (MRS_{XY})_A + (MRS_{XY})_B$$

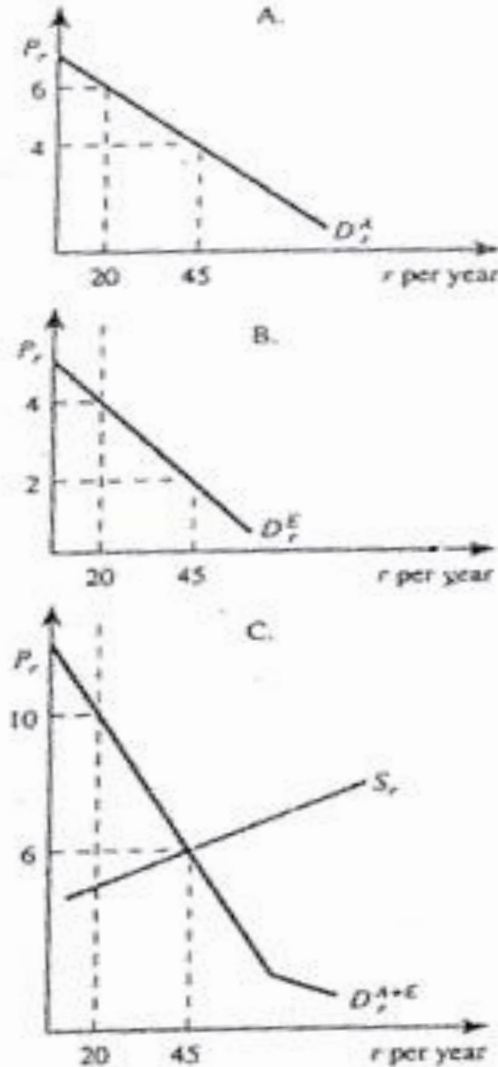
وبذلك فإن شرط التوفير الكفاء للسلع العامة يتطلب تساوي مجموع المعدل الحدي للإحلال لكلا المستهلكين A و B مع المعدل الحدي للتحويل.

شكل رقم (1): التجميع الرأسي لمنحنيات الطلب والتوفير الكفاء للسلعة العامة

Vertical summation of demand curves



Efficient provision of a public good



5) تصنيف السلع العامة:

تنقسم السلع العامة إلى قسمين هما: السلع العامة الصافية والسلع العامة غير الصافية:

فالسلع العامة الصافية Pure Public Goods حتى نستطيع أن نطلق عنها أنها عامة أو صافية يجب أن يتوفر فيها كلا الشرطان التاليان معا:

عدم المنافسة في الاستهلاك: وتعني أن السلع والخدمات العامة يجب أن تكون متاحة لجميع أفراد المجتمع وبنفس القدر وتكون تكلفة الاستهلاك الإضافي لها تساوي صفر (مثال على ذلك إنارة الشوارع).

عدم خضوعها لمبدأ الاستبعاد أو التخصيص: أي أنه من المستحيل استبعاد أي شخص من الانتفاع بالسلعة العامة الصافية في حالة توفرها حتى في حالة عدم القدرة على الدفع أو الامتناع عن الدفع في مقابل السلعة.

الإنفاق الحكومي وزيادة الإنتاجية والتنمية في الاقتصاد من خلال فروض وليام باومول

وتكون السلع العامة غير الصافية *Impure Public Goods* عندما تفتقد السلع العامة إحدى الخصائص السابق ذكرها، بسبب ظروف الطلب والعرض في السوق ومستوى التقنية الفنية (6) مثل الخدمات الصحية والتعليم كأهم الأمثلة على السلع العامة في صورتها غير الصافية). وهذا النوع من السلع العامة تتناقص المنفعة التي يحصل عليها الشخص منها مع تزايد عدد المتفاعلين، وذلك بسبب ما يسمى بآثار التزاحم *Congestion effects*. ويعرضها إلى ما يُعرف في النظرية الاقتصادية بـ "مشكلة الراكب أو المستمتع المجاني *Free Rider Problem*".

6) صناعة المنتجات العامة:

تتسم صناعة المنتجات العامة بأنها صناعات تنتج سلعاً وخدمات حيوية للمجتمع، كما أنها عادة تتمتع بمركز احتكاري طبيعي، وتجد الدولة أنه من المصلحة العامة إخضاعها لرقابتها. والفكرة العامة في هذه الصناعات أنها تنتج خدمات ضرورية لأفراد المجتمع، ولذا يكون الطلب عليها غير مرن، مما يجعل احتكار انتاج وتوفير هذه المنتجات في يد بعض أفراد المجتمع سلاحاً قوياً لاستغلال المستهلكين. وفي الحقيقة أن معيار ضالة مرونة الطلب ليس شرطاً ضرورياً لتحديد صناعة المنتجات العامة وضرورة توفيرها بواسطة الدولة، فقد تكون المرونة مرتفعة كما هو الحال بالنسبة للطلب على الكهرباء (لغير أغراض الإضاءة) إلا أن هذه الصناعات تحقق وفورات خارجية هامة للصناعات التحويلية وتلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية⁽⁷⁾.

7) قياس وإنتاج الخدمات الحكومية:

1. دوال الإنتاج:

لإنتاج الخدمات العامة تقوم الحكومة عادة بشراء "مدخلات" مثل: العمل، الخدمات، السلع الرأسمالية، المواد والتجهيزات،...، وتقوم بمزجهم مع لتقديم خدمات أو "تسهيلات عامة" *Public Facilities* أو ما يمكن تسميته "المنتج المباشر"، والطرق التي يتم بها مزج تلك المدخلات تسمى "بالفن الإنتاجي".

فعلى سبيل المثال نأخذ خدمة التعليم باعتبارها الخدمة الأكثر شيوعاً التي تقدمها الحكومة، فنجد أن المخرجات المباشرة لعملية التعليم تعتمد على أو هي دالة في كل من: عدد المدرسين، عدد المديرين، عدد المباني، وعدد المقاعد والكتب،.... الخ. ويمكن التعبير عن ذلك رياضياً بالدالة التالية:

حيث :

Q: الناتج المخرج المباشر *Directly Produced Output*.

L: مدخلات العمل *Labor Input*.

K: مدخلات رأس المال *Capital Input*.

X: مجموعة المدخلات الأخرى كالمواد والتجهيزات *The set of other Inputs such as Materials and Supplies*.

وبالطبع فإن تكلفة تلك المخرجات هي "نققات حكومية" على هذه الخدمة أو السلعة العامة. إلا أن هذه الخدمات والتسهيلات العامة قد لا تعكس رغبة مستهلكيها، حيث أن البعض يرى أن المواطنين المستهلكين للسلعة أو الخدمة يهتمون أكثر بالنتائج التي يحصلون عليها وليس بالإنتاج أو المنتج نفسه، فمثلاً بالنسبة لخدمة التعليم نجد أن المواطنين يهتمون بمحصلة النتيجة التعليمية في صورة مخرجات والتي هي المعرفة والمهارات المكتسبة، وليس بعدد ساعات الدراسة أو سنوات الدراسة مثلاً. ولذلك من المهم في هذا المجال أن نميز بين مخرجات أو محصلة المستهلك وبين التسهيلات العامة من سلع وخدمات مقدمة.

فمحصول الخدمة التي يحصل عليها الأفراد تعتمد على كل من:

الإنفاق الحكومي وزيادة الإنتاجية والتنمية في الاقتصاد من خلال فروض وليام باومول

- المنتج المباشر والمقدم بواسطة الدولة.
 - خصائص المجتمع.
- حيث أن تساوي كلا من عدد ساعات الدراسة والكتب والمدرسين، لا يعني بالضرورة أن ينتج عنهم كميات متساوية من التحصيل العلمي مع عدد وأنواع مختلفة من الطلبة.
- ويمكن وصف مخرجات أو متحصلات المستهلك في صورة دالة كما يلي:

حيث:

G: مخرجات أو متحصلات المستهلك Consumer output.

Q: السلع العامة.

X: سلع القطاع الخاص المشتراة مباشرة من قبل الأفراد private goods purchased directly by individuals.

N: حجم المجتمع المقدم له الخدمة Population to be Served.

E: البيئة، وهي مجموعة خصائص المجتمعات والسكان Environment, a set of community and population characteristics.

(g): دالة تحويل المخرجات إلى نتائج.

بناء على الدالة السابقة قد ترتفع محصلة المستهلك عن طريق استهلاكه للسلع المقدمة من طرف القطاع الخاص، وقد تنخفض إذا كانت الخدمة العامة Q المستهلكة لها محصلة منخفضة بالنسبة للمستهلك.

وكذلك فإن تغير الخصائص البيئية للمجتمع - وهي متغيرات خارج نطاق سيطرة الدولة - تتطلب كمية أكبر من السلع والخدمات للحفاظ على تكلفة المستهلك نتيجة حصوله على الخدمة ثابتة. فمثلا: لتقليل حجم القسم من حيث عدد التلاميذ (تغير بيئي) من 25 إلى 20 تلميذ، سيحتاج هذا الأمر إلى عدد أكبر من المدرسين الحاليين بنسبة 25% وزيادة عدد الأقسام 25% أيضا، بافتراض أن حجم عمل المدرس وساعات عمل المدرسة لن يتغيرا. ولكن مثل هذا التغير الذي حدث بنسبة 25% قد لا يعطي نتيجة أعلى بنسبة 25% في محصلة التعليم، بل قد لا تزيد محصلة التعليم على الإطلاق⁽⁸⁾.

2. مقاييس المنتج الحكومي:

من خلال المناقشة السابقة نجد أن ناتج الحكومة يمكن أن يقاس على الأقل بثلاثة طرق هي:

- كمية الأموال التي تصرفها الحكومة على الخدمة والتي يطلق عليها النفقات الحكومية، والتي هي مقياس للمدخلات التي استخدمتها الحكومة في عملية الإنتاج.
- أو بدلا من ذلك يمكن أن تقاس بكمية المخرجات المباشرة للحكومة.
- أو يمكن أن تقاس بمستوى الاستهلاك الذي يستمتع به المواطنين.

3. مقارنة الإنفاق الحكومي مع المخرجات المنتجة:

يتمثل الإنفاق الحكومي في تكاليف تقديم التسهيلات من سلع وخدمات عامة للمواطنين، وتعتمد التكاليف على كمية وأسعار المدخلات المستخدمة في عملية الإنتاج. فإذا زادت أسعار المدخلات تزيد نفقات الحكومة اللازمة لإنتاج نفس الكمية من المخرجات ما لم تكن هناك طرق وفنون إنتاجية جديدة.

4. مقارنة المخرجات المنتجة بالمخرجات المستهلكة:

المخرجات المستهلكة Consumed Output أو الناتج من خدمة معينة والتي تمثل المنفعة أو مستوى الاستهلاك الذي يستمتع به المواطن يمكن أن تنخفض أو تدهور بالرغم من أن المخرجات التي تقدمها الحكومة حجمها ثابت أو متزايد، حيث يمكن أن تقدم حكومتان نفس القدر من المخرجات المنتجة ومع ذلك يستلم المستهلكون في الحكومتين المختلفتين كميات مختلفة من المخرجات المستهلكة، ويعني هذا حصول المستهلكين في الحكومتين على منافع مختلفة من نفس القدر من المخرجات، وهذا راجع إلى أن متحصلات المستهلكين التي تنتج من الحصول على كمية من المخرجات المنتجة من قبل الحكومة تعتمد على الاستهلاك الخاص والخصائص الاجتماعية والبيئية. مثلاً: قد تكون هناك مدينتين متطابقتين في كل شيء ما عدا أن إحدهما ذات مباني متقدمة وأغلبها مصنوع من مواد خشبية، فإنها تكون أكثر عرضة للحرائق، ولذلك فإذا قدمت لهما الحكومة نفس المدخلات الخاصة بخدمة الحماية من الحرائق (المطافئ)، فإن إحدهما - ذات المباني الأقدم - ستكون أقل منفعة من تلك المدخلات المتساوية التي تقدمها الحكومة. وبنفس الطريقة إذا تغيرت العوامل البيئية عبر الزمن فإن المخرجات أو الاحتياجات يجب أن تتغير لكي يظل ما يحصل عليه المستهلك من منافع ثابتاً. فمثلاً إذا تطورت مواد البناء والفن الإنتاجي لهذه المباني بما يعني أن تصبح المباني الجديدة أقل تعرضاً لأخطار الحريق، أو تغيرت البيئة الاجتماعية وأصبح الأفراد أكثر اهتماماً ومحافظة وأصبحت أدوات مقاومة الحرائق في متناول أيديهم، فإن الكمية المطلوبة من المخرجات للحماية من الحرائق سوف تقل.

5. الأسباب التي تجعل الإنفاق الحكومي مقياس غير جيد لمنافع المستهلك:

هناك أربعة أسباب تجعل الإنفاق الحكومي مقياس غير جيد لمنافع المستهلك من الإنتاج أو المخرجات الحكومية وهي:

- الفن الإنتاجي.
- أثمان المدخلات.
- خصائص البيئة الاجتماعية.
- أثمان المدخلات.
- الاستهلاك من السلع الخاصة.

حيث أن زيادة الإنفاق الحكومي قد يكون كافي فقط لاستمرار إنتاج كمية ثابتة من المخرجات عندما تزيد أسعار المدخلات المستخدمة. كما أن تدهور البيئة قد يتطلب زيادة المخرجات للحفاظ على استمرارية ما يحصل عليه المستهلك ثابت دون انخفاض. بالإضافة إلى ذلك نجد أنه قد تنخفض أثمان المدخلات وينخفض الإنفاق الحكومي ومع ذلك تزداد النتائج أو جودة الخدمة المقدمة ولا تنخفض المنافع التي يحصل عليها المستهلك من الخدمة العامة عندما يتغير الفن الإنتاجي، أو إذا تطورت البيئة الاجتماعية أو تحول الأفراد إلى الاستهلاك الخاص عوضاً عن الاستهلاك العام.

ولذلك يجب أن تدرس وتقدر العوامل الأربعة السابقة جيداً عندما يتم استخدام الإنفاق الحكومي كأساس للمقارنة بين الأغراض والأهداف المختلفة، وأن تقوم الحكومة بدراسة النتائج والمتحصلات التي سيحصل عليها المستهلك وليس الإنفاق ذاته فقط⁽⁹⁾.

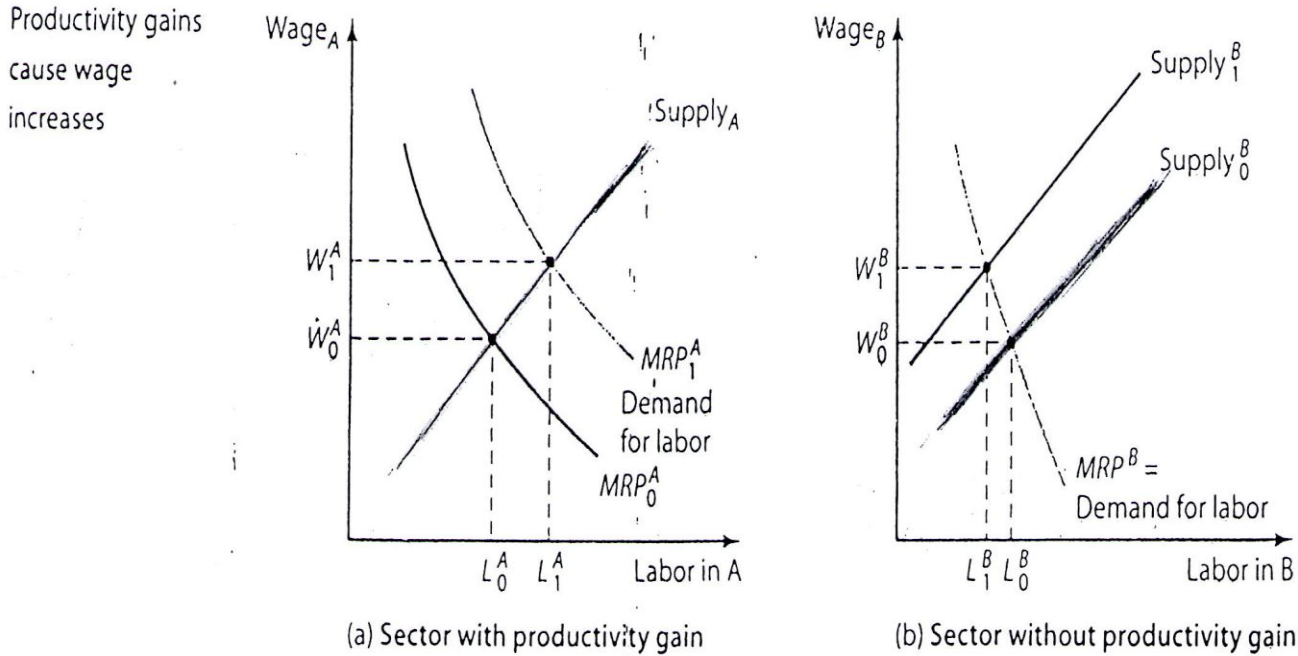
8) فروض وليام باومول حول زيادة الإنتاجية في قطاعات الاقتصاد:

أوضح وليام باومول William Baumol أن زيادة الإنتاجية في بعض قطاعات الاقتصاد ستدفع موجة من الزيادات في الأجور خلال الاقتصاد، وأنه حينما تتطور الإنتاجية وتحسن لا تحدث زيادة في تكاليف الإنتاج، بينما ستزيد تكاليف الإنتاج في القطاعات التي لا يحدث فيها زيادة في الإنتاجية. وقدم باومول حجته في ذلك معتمداً على أن طبيعة بعض الخدمات - والتي تشمل العديد من

الإنفاق الحكومي وزيادة الإنتاجية والتنمية في الاقتصاد من خلال فروض وليام باومول

الخدمات التي تقدمها الحكومة - تعوق فاعلية أو فوائد الإنتاجية لأن لب أو أساس تلك الخدمة هو العمل نفسه. وبذلك فإن تكلفة الوحدة من هذه الخدمة ستزداد بالتأكد، وسيكون أمام المستهلكين إما تخفيض استهلاكهم منها أو تقديم إنفاق أكبر عليها ليستمروا في مستوى استهلاكهم كما هو.

الشكل رقم (2)



Source: Ronald C. Fisher, State and Local Public Finance, 3rd edition, Thomson South-western, United States, 2007, p 150.

والشكل رقم (2) يوضح الجزء الأول من حجة أو برهان باومول على ذلك، حيث يقدم قطاعين A و B، أحدهما A يحقق منافع أو مكاسب إنتاجية Productivity Gains بسهولة وانتظام نسبي، والآخر B يصعب عليه تحقيق مكاسب إنتاجية. بالنسبة للقطاع الثاني اعتبر باومول أنه في الخدمات المكثفة للعمل هناك فرصة ضئيلة لإحلال رأس المال محل العمل. بالنسبة للقطاع B والذي لا تحدث فيه تحسينات إنتاجية فإن باومول يرى أنه هناك عدد من الخدمات التي يكون فيها العمل هو غاية في حد ذاته أي هو نفسه الخدمة المقدمة والتي تكون الجودة فيه محكومة بكمية العمل فهي خدمة مكثفة للعمل. وبذلك فإن المكاسب الإنتاجية تكون أكثر صعوبة في التحقق في بعض الخدمات التي تقدمها الحكومة. وبالعودة إلى الشكّلين السابقين نجد ما يلي:

- الطلب على العمل والممثل بالناتج الحدي في الشكل A كبير المرونة.
- الطلب على العمل والممثل بالناتج الحدي في الشكل B قليل المرونة.
- الطلب على العمل يكون قليل المرونة عندما يصعب إحلال مورد آخر محل العمل.
- الطلب موضح باستخدام الناتج الحدي للعمل وهو العائد الذي تحصل عليه المنشأة عند إضافتها لوحدة من العمل مضروبا في الإنتاجية الحدية للعمل.

الإنفاق الحكومي وزيادة الإنتاجية والتنمية في الاقتصاد من خلال فروض وليام باومول

ومن نظريات الاقتصاد الجزئي نجد أن المنشأة لتعظيم أرباحها ستظل توظف عمال إضافيين طالما أن الناتج الحدي للعمل أكبر من تكلفته الحدية في سوق المنافسة.

إذا طلب المنشأة على العمل يدل على منفعتها من المزيد من العمل، والتي تقاس دائما بتكلفة تأجير وحدة أخرى من العمل. إذا زيادة إنتاجية العمل في القطاع A تتمثل في زيادة الطلب على العمل وانتقال منحني الطلب على العمل بكامله جهة اليمين. ويؤدي انتقال المنحني إلى زيادة الناتج الحدي للعمل Marginal revenue Product of Labor MRP عند كل كميات العمل المستخدمة، ومن ثم زادت الأجور نسبيا من W_0^A إلى W_1^A في هذا القطاع A مقارنة مع القطاع B.

وهذا أدى إلى رد فعل في القطاع B ظهر في صورة انخفاض في عرض العمل به وانتقل منحني العرض إلى جهة اليسار، ولذلك يجب أن تعدل الأجور في القطاع B من W_0^B إلى W_1^B حتى يمكن المحافظة على العمال بهذا القطاع.

وهذه الزيادات في الأجور لها تأثيرات مختلفة في القطاعين حيث:

- في القطاع A العمال أنتجو وحسنو إنتاجيتهم وزادت أجورهم بناء على ذلك ومن ثم فإن تكلفة الوحدة المنتجة لن تزيد رغم زيادة الأجور.

- بالنسبة للقطاع B فإن زيادة الأجور في القطاع A دفع إلى الزيادة في الأجور في القطاع B بالرغم من عدم تحسين إنتاجيتهم ولذلك فإن تكلفة الوحدة المنتجة في القطاع B سترتفع نتيجة الزيادة في الأجور⁽¹⁰⁾.

فإذا مثلنا وضع الخدمات الحكومية بالقطاع B فإن التحسينات الإنتاجية في قطاع الصناعات الأخرى في الاقتصاد وزيادة الأجور سيؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج للسلع والخدمات التي تقدمها الحكومة، لأن طبيعة معظم الخدمات التي تقدمها الحكومة الطلب على العمل فيها قليل المرونة فهي خدمات مكثفة للعمل. وبذلك فإن المكاسب الإنتاجية تكون أكثر صعوبة في التحقق في بعض الخدمات التي تقدمها الحكومة. ومنه فإن الخدمات التي تقدمها الحكومة تعوق فاعلية أو فوائد الإنتاجية لأن لب أو أساس تلك الخدمة هو العمل نفسه. ولأن تكلفة الوحدة من هذه الخدمة ستزداد بالتأكد حسب فروض وليام باومول، فإنه سيكون أمام المستهلكين إما تخفيض استهلاكهم منها أو تقديم إنفاق أكبر عليها ليستمر في مستوى استهلاكهم كما هو.

9) أثر مرونة الطلب على المخرجات الحكومية على أسعارها عند زيادة تكلفتها:

إن أثر زيادة التكلفة على استهلاك مخرجات القطاع B سيتوقف على مرونة الطلب وذلك كما يلي:

1. إذا كان الطلب مرن على مخرجات القطاع B كما في الجانب الأيمن من الرسم في الشكل رقم(3)، فإن زيادة التكلفة

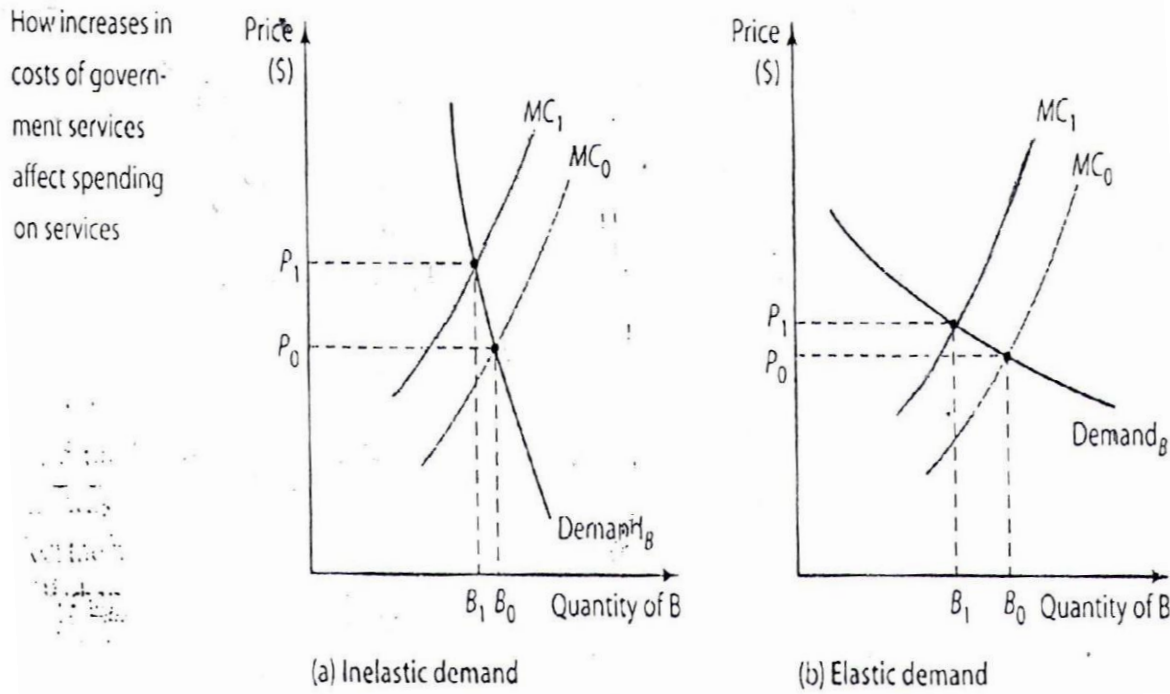
ستؤدي إلى : زيادة بسيطة في سعر الخدمة أو السلعة ولكن إنخفاض كبير في الكمية المستهلكة.

2. إذا كان الطلب غير مرن على مخرجات القطاع B كما في الجانب الأيسر من الرسم في الشكل رقم(3)، فإن زيادة التكلفة

ستؤدي إلى: زيادة في السعر بنسبة كبيرة ولكن إنخفاض في الكمية المستهلكة بنسبة أقل.

ويلاحظ عادة أن الطلب على السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة يكون غير مرن أي كما يحدث في الجانب الأيسر من الرسم⁽¹¹⁾.

الشكل رقم (3)



Source: Ronald C. Fisher, State and Local Public Finance, 3rd edition, Thomson South-western, United States, 2007, p 152.

من خلال ماسبق يتضح لنا أن تحسن الإنتاجية في بعض قطاعات الاقتصاد ستدفع بزيادة الإنفاق على السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة لزيادة تكلفة الوحدة المنتجة لأن معظم هذه الخدمات تكون عادة مكثفة للعمل أي أن الطلب على العمل فيها يكون غير مرن وهذا يمثل إنفاق حكومي أكبر على هذه السلع والخدمات، وستزيد أسعار الوحدات من السلع والخدمات المقدمة من طرف الحكومة بنسبة كبيرة إلا أن الكمية المطلوبة من قبل المستهلكين ستقل بنسبة أقل وهذا راجع إلى طبيعة الطلب غير المرن على معظم مخرجات القطاع العام من السلع والخدمات الحكومية. وهذه المشكلة ستستمر طالما أن إنتاجية القطاع الخاص مستمرة في التحسن في حين أنه من الصعب تحقيق تحسن في إنتاجية القطاع العام.

الخاتمة

من خلال ما تقدم نجد أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل إشباع الحاجات العامة بإنتاج وتقديم السلع والخدمات العمومية من الأهمية بما كان لتوفير المناخ الملائم لنمو النشاط الاقتصادي وتحقيق الرفاهية العامة لأفراد المجتمع وصولاً إلى تحقيق التنمية المستدامة. ويرجع ذلك إلى أن الحكومة يمكنها معرفة الأذواق والتفضيلات الحقيقية للأفراد نظراً لقربها منهم، وبالتالي يمكنها استخدام قوتها في أن تفرض على الجميع دفع مقابل لهذه السلع.

وقد أوضح وليام باومول William Baumol أن زيادة الإنتاجية في بعض قطاعات الاقتصاد ستدفع موجة من الزيادات في الأجور خلال الاقتصاد، وأنه حينما تتطور الإنتاجية وتحسن لا تحدث زيادة في تكاليف الإنتاج، بينما ستزيد تكاليف الإنتاج في القطاعات التي لا يحدث فيها زيادة في الإنتاجية حيث سيدفع تحسن الإنتاجية في بعض قطاعات الاقتصاد إلى زيادة الإنفاق العام على السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة نظراً لزيادة تكلفة الوحدة المنتجة لأن معظم هذه الخدمات تكون عادة مكثفة للعمل أي أن الطلب

الإنفاق الحكومي وزيادة الإنتاجية والتنمية في الاقتصاد من خلال فروض وليام باومول

على العمل فيها يكون غير مرّن وهذا يمثل إنفاق حكومي أكبر على هذه السلع والخدمات نظراً لزيادة الأجور في الاقتصاد، وستزيد أسعار الوحدات من السلع والخدمات المقدمة من طرف الحكومة بنسبة كبيرة إلا أن الكمية المطلوبة من قبل المستهلكين ستقل بنسبة أقل وهذا راجع إلى طبيعة الطلب غير المرّن على معظم مخرجات القطاع العام من السلع والخدمات الحكومية. وهذه المشكلة ستستمر طالما أن إنتاجية القطاع الخاص مستمرة في التحسن في حين أنه من الصعب تحقيق تحسن كبير في إنتاجية القطاع العام. وقدم باومول حجته في ذلك معتمداً على أن طبيعة بعض الخدمات - والتي تشمل العديد من الخدمات التي تقدمها الحكومة - تعوق فاعلية أو فوائد الإنتاجية لأن لب أو أساس تلك الخدمة هو العمل نفسه. وبذلك فإن تكلفة الوحدة من هذه الخدمة ستزداد بالتأكد، وسيكون أمام المستهلكين إما تخفيض استهلاكهم منها أو تقديم إنفاق أكبر عليها ليستمروا في مستوى استهلاكهم كما هو.

قائمة المراجع

- (1): أحمد حسين الهبيتي وآخرون، العلاقة بين الإنفاق على الصحة والتعليم والنمو الاقتصادي دراسة تحليلية في كل من الاقتصاد الأردني والسعودي للمدة 1981-2006، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، جامعة الموصل، العراق، العدد العشرون، 2009، ص3.
- (2): للمزيد يمكن الاطلاع على مدخل جون ديو حول دور الدولة في النشاط الاقتصادي في كتابه: John Fitzgerald Due, Government finance: economics of the public sector, Irwin\McGraw-Hill, 1981.
- (3): المرسي السيد حجازي، اقتصاديات المشروعات العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص38.
- (4): المرسي السيد حجازي، اقتصاديات المشروعات العامة، مرجع سابق، ص30.
- (5): Harvey S.Rosen, Public Finance, Fifth Edition, Irwin\McGraw-Hill, New York, 1999, p66-67.
- (6): Harvey S.Rosen, OpCit, p61-62.
- (7): المرسي السيد حجازي، اقتصاديات المشروعات العامة، مرجع سابق، ص52.
- (8): Ronald C.Fisher, State and Local Public Finance, 3rd edition, Thomson South-western, United States, 2007, p 143-144.
- (9): Ronald C.Fisher, State and Local Public Finance, Op.cit, p 144-149.
- للمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع أنظر المرجع السابق في الصفحات المحددة.
- (10): Ronald C.Fisher, State and Local Public Finance, Op.cit, p 150-151.
- ولقراءة أكثر تفصيلاً في هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى النص الأصلي: William Baumol, Macroeconomics of Unbalanced Growth : The anatomy of the urban Crisis, American Economic Review 62 , june 1967, p 415-426.
- (11): Ronald C.Fisher, State and Local Public Finance, Op.cit, p 151-152.